

دعوى

القرار رقم (ISZR-2020-191)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2019-3684)

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية
الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٨ هـ،

الملخص:

يعترض المدعي على قرار بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٨ هـ، المبلغ له بتاريخ ١٤٤٠/١٠/٠٧ هـ، وتضمن ما ملخصه: تأخره بافتتاح المحل لمدة (٨) أشهر وذلك لصعوبة استخراج ترخيص المجوهرات والمعادن الثمينة، وأن (٩٠٪) من نشاطه في الأحجار الكريمة والفضيات، وتأثر مبيعاته بسبب سوء موقع المحل، كما أنه تم إيقافه عن ممارسة النشاط من عام ١٤٣٦ هـ ولمدة سنتين. وقامت المدعى عليها بحاسبة المدعي تقديرياً وذلك لحجم ونوع النشاط حيث أن لدى المدعي نشاط استيراد وبيع وشراء المعادن الثمينة حيث تقوم بتجميع المعلومات التي تمكنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المدعي لديها من خلال ما يقدمه المدعي من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به ، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانات الحاصل عليها، وطلبت رفض الدعوى المقامة من المدعي؛ وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متروك لسلطة الدائرة بناءً على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، وحيث تخلف عن حضور جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ ١٤٤٢/٠١/٢٠ هـ، الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ م، المدعي أو من يمثله نظاماً، ولم يبعث بعذر لتخلفه عن الحضور رغم صحة تبليغه بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، ولم يتقدم بطلب السير في الدعوى، مما تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى المتطلبات

النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٣٦٨٤-٢٠١٩-Z) وتاريخ ٢٧/٤٠/١٤٤١هـ، الموافق ٢٤/١٢/٢٠١٩م. وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٣٦٨٤-٢٠١٩-Z) وتاريخ ٢٧/٤٠/١٤٤١هـ، الموافق ٢٤/١٢/٢٠١٩م.

وتتلخص وقائع هذه الدعوى، أنه في تاريخ ٠٧/١٠/١٤٤٠هـ، تقدم / هوية وطنية رقم (.....)، مالك (.....)، سجل تجاري رقم (.....)، أمام المدعى عليها باعتراضه على قرارها بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٨هـ، المبلغ له بتاريخ ٠٧/١٠/١٤٤٠هـ، وتضمن ما ملخصه: تأخره بافتتاح المحل لمدة (٨) أشهر وذلك لصعوبة استخراج ترخيص المجوهرات والمعادن الثمينة، وأن (٩٠٪) من نشاطه في الأحجار الكريمة والفضيات، وتأثر مبيعاته بسبب سوء موقع المحل، كما أنه تم إيقافه عن ممارسة النشاط من عام ١٤٣٦هـ ولمدة سنتين.

وأبلغ المدعى برفض اعتراضه، المشار إليه، فتقدم أمام المدعى عليها بطلب تصعيده للجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، فتم قيد اعتراضه في تاريخ ٢٧/٠٤/١٤٤١هـ، أمام الأمانة العامة للجان الضريبية.

وبعرض صحيفة الدعوى على المدعى عليها أجابت بمذكرة تضمنت ما ملخصه: «قامت المدعى عليها بمحاسبة المدعى تقديرياً وذلك لحجم ونوع النشاط حيث أن لدى المدعى نشاط استيراد وبيع وشراء المعادن الثمينة بسجل تجاري رقم (.....) صادر بتاريخ ١١/١٠/١٤٣٦هـ وقامت بالربط عليه بالحد الأدنى لمحتلات الذهب والفضة وذلك برأس مال (٣٠٠,٠٠٠) ريال، بالإضافة إلى أرباح مبيعات (١٥x٦٠٠,٠٠٠٪) ليصبح الوعاء الزكوي (٣٩٠,٠٠٠) ريال، وتستند المدعى عليها بإجرائها على ما ورد في المادة (الثالثة عشرة) من لائحة جباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٠١/٠٦/١٤٣٨هـ، حيث تقوم المدعى عليها بتجميع المعلومات التي تمكنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المدعى لدى المدعى عليها من خلال ما يقدمه المدعى من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به المدعى عليها، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانات الحاصل عليها، وطلبت رفض الدعوى المقامة من المدعى.»

وفي يوم الثلاثاء ٢٠/١٠/١٤٤٢هـ، الموافق ٠٨/٠٩/٢٠٢٠م، الساعة السادسة مساءً، الموعد المحدد لنظر الدعوى، وبعد الاطلاع على الفقرة رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، تمت المناداة على الطرفين، فحضر / بصفته ممثلاً للمدعى عليها، بموجب تفويض رقم (١٠٠٢/١٧٩/١٤٤١) وتاريخ ١٩/١٠/١٤٤١هـ، المرفقة صورة منه في ملف الدعوى، في حين تخلف عن الحضور المدعى أو من يمثله ولم يبعث بعذر لتخلفه

عن الحضور رغم صحة تبليغه بموعد الجلسة، من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، مما يعتبر معه بأنه قد أهدر حقه في الحضور والمرافعة، عليه تم رفع القضية للمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٣٧٦/٠٣/١٤هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وحيث لم يحضر المدعي أو من يمثله في جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ ١٤٤٢/٠١/٢٠هـ، الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٠٨م، وحيث تنص الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، على أنه: «إذا لم تكن الدعوى مهيأة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتعُد الدعوى كأن لم تكن...». وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متروك لسلطة الدائرة بناءً على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، وحيث تخلف عن حضور جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ ١٤٤٢/٠١/٢٠هـ، الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٠٨م، المدعي أو من يمثله نظاماً، ولم يبعث بعذر لتخلفه عن الحضور رغم صحة تبليغه بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، ولم يتقدم بطلب السير في الدعوى، مما تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.